الآراء الكوفيّة التي رجّحها السيوطي في كتابه (همع الهوامع)

The Kufic opinions favored by Al-Suyuti in his book Hama Al-Hawame

جاسم محمّد سلمان

الأستاذ المساعد في كلية الآداب

الجامعة العراقية - قسم اللغة العربية

Jassim Muhammed Salman

Assistant Professor at the Faculty of Arts

League of Iraq / Department of Arabic Language

dr.gassim78@gmail.com

ملخَّص البحث

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الآراء الكوفية التي رجّحها السيوطي في كتاب (همع الهوامع) وبيان الأصول النحوية والأسس التي اعتمدها في ترجيحه لهذه الآراء ، وهل أنّ هذه الآراء هي آراء كوفية حقيقية في نسبتها إلى الكوفيين وقال بها جميع الكوفيين أم أنهم قد سبقوا بها فذكرها من النحاة البصريين الأوائل وتابعوهم فيما قالوا ثم هل أنّ هذه الآراء والمسائل التي ذكرها السيوطي في كتابه وجعلها مذهباً كوفيّاً تصلح أساساً لتكون مسائل يقام فيها الخلاف بين الفريقين والمذهبين أم أنّها تمثّل مواطن اتفاق نحاة البصرة بعضهم أو أكثرهم مع ما ذكره الكوفيون ورجّحه السيوطي من آرائهم . جاء هذا البحث ليكشف لنا عن الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها. ومن الله التوفيق

❊ ❊ ❊

Research Summary:

This research aims to reveal the Kufic opinions that Al-Suyuti favored in the book (Hama Al-Hawame') and to clarify the grammatical principles and foundations he relied on in favoring these opinions. Of the first Basran grammarians and they followed them in what they said. Then, are these opinions and issues that Al-Suyuti mentioned in his book and made it a universal doctrine that are basically suitable to be issues in which the dispute takes place between the two teams and the two schools of thought, or do they represent the areas where the grammarians of Basra agreed, some or most of them with what the Kufans mentioned, and Al-Suyuti preferred their opinions. This research came to reveal the answer to these and other questions. And from God is success.

❊ ❊ ❊

المقدَّمة

الحمد لله ربِّ العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمةً للعالمين سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته المتقين ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد؛ فهذا البحث الموسوم بـ (الآراء الكوفية التي رجّحها السيوطي في كتابه (همع الهوامع) تقوم فكرته على رصد الآراء الكوفيّة النحويّة التي رجّحها وذكرها السيوطي في كتابه ، ولما كان هذا البحث يرصد جملة معينة من المسائل النحويّة في ضوء مبدأ الترجيح وقد اقتبسها الباحث من كتاب مبسوط هو همع الهوامع للسيوطي (ت٩١١هـ) ، أراد الباحث أنْ يغاير فيه منهج الدراسة السائد وتقسيماتها المعهودة؛ طلباً لطرافة المغايرة لذا سندرس هذه المسائل في ضوء مقررات الأصول أو قواعد التوجيه والترجيح وذلك على وفق المطالب الآتية: المطلب الأول / العامل اللفظي والمعنوي: وتمثل بمسألة (رافع المبتدأ والخبر)، والمطلب الثاني / الأصالة والفرع: ويتمثل بمسألة (فعل الأمر مبني بالأصالة).

والمطلب الثالث/ نظام الجملة ويتمثّل بمسألة تقديم الصلة ومتعلقها على الموصول) والمطلب الرابع / تفاعل البناء والإعراب : ويتمثل بمسألة (أيّ الموصولة معربة أم مبنية)، والمطلب الخامس / البساطة والتركيب : ويتمثل بمسألة (الضمير هو وهي الواو والياء بين الأصل والزيادة)

والمطلب السادس / التقدير والنيابة : ويتمثل بمسألة نيابة ال التعريف - عن الضمير المضاف إليه). ثم خاتمة بينت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج. وقد اعتمد البحث على المصادر النحوية المتنوعة بدءا من كتاب سيبويه والمقتضب للمبرّد والأصول في النحو لابن السراج وصولاً إلى كتب المحدثين كالدكتور فاصل السامرائي والدكتور مهدي المخزومي و الاستاذ عبّاس حسن؛ للوقوف على حقيقة هذه المسائل النحوية وهل أنّ السيوطي كان محقّاً فيما رآه راجحاً من آراء الكوفيين أم أنْ البحث سيكشف غير ذلك معتمداً الدليل العلمي والأصل النحوي المقرر في قبول الآراء وترجيحها أو ردّها والاعتراض عليها المتمثل بالسماع وأنماطه المقررة من القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرهم ونشرهم، والقياس وأركانه ، والإجماع). واستصحاب الحال، والعلّة والتعليل. وبعد فهذا المجهود أضعه بين يدي الباحثين الفضلاء وأسأله تعالى أنْ أكون قد وفقت فيما قصدت وأضفت لبنة

أخرى إلى لبنات درسنا النحوي بوجه خاص واللغوي بوجه عام. وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربِّ العالمين.

* * *

التمهيد

السيوطي (حياته وسيرته) وكتابه همع الهوامع.

اسمه ونسبه

عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمّد بن أبي بكر بن عثمان بن محمّد بن خضر بن أيوب بن محمّد بن همام الدين الخضيري الأسيوطي[١].

نسبه

وأمّا نسبته بالسيوطي فنسبةٌ إلى أسيوط، وهي بلدة في صعيد مصر، قال السيوطي: «كان الوالد يكتب في نسبه السيوطي، وغيره يكتب الأسيوطي، وينكر كتابة الوالد، ولا إنكار بل كلا الأمرين صحيح، والذي تحرر لي بعد مراجعة كتب اللغة ومعاجم البلدان ومجاميع الحفاظ والأدباء وغيرهم أنّ في أسيوط خمس لغات: أسيوط بالضم وفتحها، وسيوط بتثليث السين».[٢]

(١) يُنظر: حسن المحاضرة: ١/٢٨٩.
(٢) التحدّث بنعمة الله: ٤٥.

مولده

ولد السيوطي في القاهرة المعز، بعد مغرب ليلة الأحد، مستهل رجب سنة (٨٤٩هـ)، والموافق اليوم الثالث من الشهر العاشر من عام ١٤٤٥م[١].

نشأته

نشأ جلال الدين السيوطي في أسرة معروفة بطلب العلم والتصوّف، وقد عُرف عن أبيه أنّه كان من أهل العلم، إذ قال السيوطي عنه: «ووالدي هو الإمام العلامة ذو الفنون الفقيه الفرضي الحاسب الأصولي الجدلي النحوي التصريفي الباني البديعي المنشئ المرسل البارع»[٢].

ولمّا كان والده بهذه الصفات، وبهذا العزم والإقبال على طلب العلم وتحصيله، فمن الطبيعي أنْ يحرص على تعليم ابنه وجعله بارعاً في شتى المجالات، قال السيوطي: «حُملت في حياة أبي إلى الشيخ محمّد المجذوب، رجل من كبار الأولياء، بجوار المشهد النفسي، فبرّك عليّ»[٣].

وبعد وفاة أبيه لزم السيوطي لزم الشيخ شرف الدين المناوي، شيخ العربية والحديث تقي الدين الشلبي الحنفي أربع سنين، وقد شهد له بالخير والصلاح. ثم لزم الشيخ العلامة محي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة فأخذ التفسير والأصول والعربية والمعاني وغيرها من العلوم[٤].

شيوخه

للسيوطي شيوخ كثر، ولا مجال لذكرهم جميعاً هنا، ولكننا سنقف على بعض أولئك الشيوخ:

١. الشيخ محمد المجذوب: قال السيوطي عنه: «رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فبرك علي ... قرأت عليه في شرحه على المجموع»[٥].

٢. الشيخ القاضي علم الدين صالح بن شيخ الإسلام سراج الدين: قال السيوطي عنه: «قرأت عليه الفقه، وأجازني بالتدريس»[٦].

٣. الشيخ سيف الدين الحنفي محمد بن محمد بن عمر بن قطلوبغا البكتمري: قال السيوطي عنه: «وهو آخر شيوخي موتاً لم يتأخر بعده أحد ممن أخذت عنه العلم إلّا رجل قرأت عليه ورقات من المنهاج»[٧]. وقال عنه أيضاً: «وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروسا عديدة في الكشّاف والتوضيح وحاشيته

(١) يُنظر: الأعلام:٣/٣٠١.
(٢) التحدث بنعمة الله:٤٣-٤٤.
(٣) حسن المحاضرة: ١/٢٩٠.
(٤) يُنظر: حسن المحاضرة:١/٢٩٠.
(٥) المصدر نفسه: ١/٣٣٧.
(٦) المصدر نفسه:١/٤٤٥.
(٧) حسن المحاضرة: ١/٤٧٨.

عليه، وتلخيص المفتاح»[١].

٤. الشيخ محيي الدين الكافيجي، قال السيوطي: «ولزمت شيخنا العلّامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة؛ فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك؛ وكتب لي إجازة عظيمة»[٢].

تلامذته

وممن تلمذ على يد السيوطي:

١.أحمد بن محمّد بن حجر الهيتمي الشافعي، روى عن السيوطي بالإجازة، توفي سنة (٩٧٣هـ)[٣].

٢.الحسن بن علي القميري الشافعي: لازم السيوطي أكثر من عشرين عاماً وقرأ عليه الكثير من كتبه[٤].

٣.عبدالوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي: وأخذ الإجازة من السيوطي بجميع مروياته ومؤلّفاته، وقرأ عليه الكثير من الأحاديث من الكتب الستة، والمنهاج في الفقه، توفي سنة (٩٧٣هـ)[٥].

٤.محمّد بن علي الداودي المالكي: وقد ترجم لشيخه السيوطي حياته كلّها في مجلد ضخم، توفي سنة (٩٤٥هـ).[٦]

مؤلّفاته:

يُعدّ السيوطي من العلماء القلائل الذين كتبوا في مختلف العلوم، وتركوا الكم الهائل من المؤلّفات التي أثرت مكتباتنا بنفائس الكتب وأجود المؤلفات، وها هو جلال الدين السيوطي خير شاهد على عدد المؤلفات التي تركها، إذ قال: «وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ورجعت عنه»[٧]. وقد ذكر بعض أهل التراجم أنّ مؤلفات السيوطي بلغت خمس مئة وأربعة وثمانين مؤلّفاً[٨]. ولا يرى الباحثُ حاجة لسرد مؤلّفاته هاهنا؛ لأنّ المقام لا يتسعُ هذا، فضلاً عن أنّ مؤلفات السيوطي معلومةٌ لدى جميع الباحثين والدارسين.

وفاته:

توّفي السيوطي بعد أذان فجر يوم الجمعة الموافق التاسع عشر جمادى الأولى لسنة تسع مئة وإحدى عشرة للهجرة في منزله بعد أنْ مَرِض

(١) المصدر نفسه: الموضع نفسه.
(٢) المصدر نفسه: ١/٣٣٨.
(٣) يُنظر: شذرات الذهب: ١/٣٧٠.
(٤) يُنظر: التحدث بنعمة الله: ٨٩.
(٥) يُنظر: شذرات الذهب: ٨/٣٧٢.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٨/٢٦٤.
(٧) حسن المحاضرة: ١/٣٣٨.
(٨) يُنظر: الكواكب السائرة: ٢/٢٢٨.

لمدة سبعةَ أيام بورمٍ شديد في ذراعه الأيسر[١].

كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع

هو كتاب عمد فيه السيوطي إلى شرح وتبيين كتاب آخر له، هو (جمع الجوامع)، الذي مال فيه السيوطي إلى الاختصار الشديد الذي يجعل فهمه وإدراكه أمراً صعباً على القارئ، بإقرار السيوطي نفسه، إذ قال: «قصرت عَنهُ جموع الْأَوَاخِر والأوائل حشدت فِيهِ مَا يقر الْأَعْيُن ويشنف المسامع وأوردته مناهل كتب فاض عَلَيْهَا همع الهوامع وَجمعته من نَحْو مائَة مُصَنف فَلَا غرو أَن لقّبته جمع الْجَوَامِع وَقد كنت أُرِيد أَن أَضَع عَلَيْهِ شرحا وَاسِعاً كثير النقول طَوِيل الذيول جَامعا للشواهد والتعاليل معتنيا بالانتقاد للأدلة والأقاويل منبّها على الضوابط وَالْقَوَاعِد والتقاسيم والمقاصد»[٢].

المطلب الأوّل: العامل اللفظي والمعنوي/ مسألة في رافع المبتدأ والخبر

العامل النحوي: من الثوابت الجوهرية الأساسية في التعامل مع الظواهر اللغوية، و«ترتبط نظرية العامل ارتباطاً مباشرا بظاهرة الإعراب في لغة العرب، فهي لا تعدو أنْ تكون رصدا للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة»[٣].

وقد قسم النحاة العامل على قسمين: أحدهما لفظي، الآخر معنوي، ويفسّر لنا ابن جني سبب هذا التقسيم فيقول: «وإنّما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسببا عن لفظٍ يصحبه كـ(مررت بزيدٍ، وليت عمراً قائمٌ) وبعضه يأتي عارياً من مصاحبه لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صحة القول، فأمّا في الحقيقة فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح[٤].

ومما يندرج تحت قضية العامل اللفظي والمعنوي (مسألة رافع المبتدأ والخبر)، فقد رجّح السيوطي رأي الكوفيين القائلين إنّ المبتدأ والخبر ترافعا، أي: إنّ أحدهما رفع الآخر، ونص على ذلك بقوله: «وهذا المذهب اختاره ابن جنّي وأبو حيّان، وهو المختار عندي»[٥].

---

(١) يُنظر: البدر الطالع: ١/٣٣٥.
(٢) مقدّمة همع الهوامع: ١/١٩.
(٣) أصول النحو العربي: ١٣١.
(٤) يُنظر: الخصائص: ١/١١٠.
(٥) همع الهوامع: ١/٣٦٥.

اختلف النحويّون في رافع المبتدأ والخبر، على أقوالٍ، هي:

أوّلا/ رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء، ورافع الخبر هو المبتدأ؛ لبنائه عليه، وهذا مذهب الجمهور، قال سيبويه: «فالمبتدأ كل اسم ابتُدى ليُبنى عليه كلامٌ. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسنَد ومسنَد إليه ، واعلم أنّ المبتدأ لابد له من أنْ يكون المبنى عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ، فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأنّ المبنى على المبتدأ بمنزلته»(١).

ووصف ابن مالك (ت٧٦٢هـ) قول سيبويه هذا بأنّه الصحيح فقال: «هذا نصّه، وقوله هو الصحيح، لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة»(٢). بيد أنّ السيوطي ضعّف هذا الوجه بحجّة أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً، فقال: «وَضعف بِأَن الْمُبْتَدَأ قد يرفع فَاعِلا نَحْو الْقَائِم أَبوهُ ضَاحِك».(٣)

ثانياً/ العامل في المبتدأ الابتداء، والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ معا، وهذا مذهب الأخفش (ت٢١٥هـ)، وابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، والرمّاني(٤) (ت٣٨٤هـ)، قال ابن السرّاج: «ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا»(٥).

حجّته في ذلك أنّ الخبر لا يقع إلّا بعد الابتداء والمبتدأ؛ فلزم أنْ يكونا عاملين فيه، وهذا قول ضعيف، كما وصفه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ه) لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، فإذا لم يكن للمبتدأ عمل؛ لأنّه اسم، والابتداء له عمل، فإضافة ما لا عمل له إلى ما له عمل لا تأثير له(٦). وردّه السيوطي أيضاً: بقوله: «وردَّ بِأَنّ أقوى العوامل وَهُوَ الْفِعْل لَا يعْمل رفعين فالمعنوي أولى»(٧).

ثالثاً/ العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، وهذا رأي المبرِّد(٨)، ووافقه فيه أبو البركات الأنباري، إذ قال: «والتحقيق فيه عندي أنْ يقال: إنّ الابتداء

(١) الكتاب: ٢/١٢٦-١٢٧.
(٢) شرح التسهيل: ١/٢٧٠.
(٣) همع الهوامع: ١/٣٦٥.
(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٠٥٨.
(٥) الأصول في النحو: ١/٥٨.
(٦) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٩، رقم المسألة: ٥.
(٧) همع الهوامع: ١/٣٦٣.
(٨) يُنظر: المقتضب: ٤/١٢٦.

هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنّه لا ينفكُّ عنه، ورتبتُه أنْ لا يقع إلّا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به».[١]

وقد شبّه هذا بالنار التي تُسَخِّن الماء بواسطة القِدْر والحَطَبِ، فالتسخين يحصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأنّ التسخين قد حصل بالنار وحدها، فكذلك ههنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلّا أنّه عامل معه؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل[٢].

رابعاً/ العامل في المبتدأ والخبر معاً، هو الابتداء، وهذا مذهب الجرمي (ت٢٢٥هـ)، والسيرافي (ت٣٦٨هـ)، والزمخشري (ت٥٣٨هـ) وابن عصفور(ت٦٦٩هـ)؛ بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية[٣].

خامساً/ العامل في المبتدأ الخبر، والعامل في الخبر المبتدأ، أي: إنّهما ترافعا، وهذا مذهب الكوفيين، قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ): «ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبرَ، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان»[٤]. وأيّده الرضي (ت٦٨٦هـ) فقال : «وقال الكسائي والفرّاء هما يترافعان، وقد قوينا هذا في حدّ العامل»[٥]. واختار أبو حيّان مذهبهم أيضاً، فذكر والذي نختاره ونرتضيه ونذهب إليه قول الكوفيين في أنّ كل منهما رفع الآخر، ونص بعد ذلك على علة اختياره لهذا المذهب، وانتصر له ورد المؤاخذات التي سُجلت عليه[٦].

وحجّة الكوفيين فيما قالوه أنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، وهما لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلّا بهما معاً، فاقتضى هذا أنْ يعمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ لذلك قيل: إنّهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه. ولا يمتنع في العربيّة أن يكون العامل معمولاً، والمعمول عاملاً، وأمثلة ذلك كثيرة، قال الله تعالى: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[٧]، فنُصبت (أيّاما) بـ(تَدْعُوا)، وجُزم الفعل (تدعوا) بـ(أيّاما)، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً[٨].

ولذا وافق السيوطي الكوفيين في ما ذهبوا إليه واختار رأيهم القائل بأنّ المبتدأ والخبر قد ترافعا، أي: إنّ أحدهما رفع الآخر، فكلٌّ منهما طالب

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٤٠، رقم المسألة:٥.
(٢) المصدر نفسه: الموضع نفسه.
(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب:٣/١٠٥٨.
(٤) شرح المفصّل:١/٢٢٢.
(٥) شرح الرضي على الكافية: ١/٢٢٧.
(٦) ارتشاف الضرب:٣/١٠٥٨.
(٧) سورة الإسراء: الآية ١١٠.
(٨) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٣٨.

الآخر، وصار به عمدة[١]. وهذا ما يراه الباحث في هذه المسألة.

المطلب الثاني: الأصل والفرع (فعل الأمر مبني بالأصالة)

والأصلُ: أسفَلُ كُلِّ شيءٍ، واستَأْصَلَتْ هذه الشَّجَرةُ أي ثَبَتَ، واستَأْصَلَ اللّهُ فلاناً أي لم يَدَعْ له أصلاً، ويقال: إنَّ النَّخْلَ بأرضنا أصيلٌ أي هو بها لا يَفْنَى ولا يَزول. وفلانٌ أصيلُ الرأيِ، وقد أَصُلَ رأيُه أَصالةً، وإنّه لأصيلُ الرأيِ والعَقْل[٢].

الفرع: فَرْعُ الشّجر: غصنه، وجمعه: فُرُوعٌ، وهو على وجهين:

أحدهما: بالطّول، فقيل: فَرَعَ كذا: إذا طال، وسمّي شعر الرأس فَرْعاً لعلوّه، وقيل: رجل أَفْرَعُ، وامرأة فَرْعَاءُ، وفَرَّعْتُ الجبل، وفَرَّعْتُ رأسَهُ بالسّيف، وتَفَرَّعْتُ في بني فلان: تزوّجت في أعاليهم وأشرافهم.

والثاني: اعتبر بالعرض، فقيل: تَفَرَّعَ كذا، وفُرُوعُ المسألة، وفُرُوعُ الرّجل: أولاده.

ومسألة الفرع والأصل قد بنى عليها النحويون كثيرا من الآراء وأصلّوا فيها الكثير من القواعد اعتماداً على الأصول، بل إنّ الإعراب والبناء في المفردات يرتكز أساساً عليها، ومن المسائل التي تندرج تحت هذا الأساس مسألة **فعل الأمر مبني بالأصالة.**

رجّح السيوطي رأي الكوفيين القائل بأنّ الأفعال أصلان فقط، الماضي والمضارع، وأمّا الأمر فهو جزء من المضارع، أي: إنّه معرب كما أنّ الفعل المضارع معرب، وقد نصّ على ذلك بقوله: «ذهب الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَن أُصُول الْفِعْل الْمَاضِي والمضارع فَقَط وَأَن الْأَمر مقتطع من الْمُضَارع إِذْ أصل افْعَل ليفعل كأمر الْغَائِب وَلما كَانَ أَمر الْمُخَاطب أَكثر على ألسنتهم استثقلوا مَجِيء اللَّام فِيهِ فحذفوها مَعَ حرف المضارعة طلبا للتَّخْفِيف مَعَ كَثْرَة الِاسْتِعْمَال، ونصّوا على ذلك أنّه معرب»[٣].

وقد اختلف النحويّون في أصول الأفعال، فذهب البصريّون أنّ الأفعال ثلاثة أصول، هي: الماضي، والمضارع، والأمر، أي: إنّ كل فعل أصل بنفسه. وذهب الكوفيّون إلى أنّ الأفعال أصلان فقط، ماضٍ ومضارع، وأمّا الأمر فهو مقتطع من المضارع ومجتزءٌ منه[٤]، وذلك

(١) يُنظر: همع الهوامع: ٣٦٣/١. واختاره من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي إذ يرى أنّ وجهة نظر الكوفيين في ترافع المبتدأ والخبر مؤيّد يُستند إليه في القول بتحلّل الدراسة الكوفية من قيود منهج الفلاسفة المتكلّمين إلى حد بعيد. يُنظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٨١.

(٢) يُنظر: العين: مادّة (أصل)، ١٥٦.

(٣) همع الهوامع: ٤٥/١.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٢٧/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٥١٨/١.

بحذف حرف المضارعة، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا[١].

قال أبو حيّان: «وأمّا فعل الأمر فعلى قسمين: معرب بإجماع، وهو ما دخلت عليه لام الأمر، نحو: (ليقمْ زيدٌ). ومبني باختلاف، وهو الأمر العاري من اللام فمذهب البصريين أنّه مبني، ومذهب الكوفيين أنّه معرب، وكان الأخفش يستجيد قول الكوفيين»[٢].

وذكر الأشموني(ت٩٠٠هـ) أنّ أصل (قم) (لتقم)؛ وقد حذفت اللام للتخفيف؛ لأنّ استعمال الأمر المخاطب كثير على ألسنة العرب، فاستثقلوا اللام فحذفوها مع حرف المضارعة[٣].

وذهب جماعة من النحويين إلى أنّ الأصل في الأفعال هو الماضي؛ لأنّ المضارع تلحقه زوائد علي الماضي،، والأمر قد تلحقه في بعض الأحيان، فدلّ هذا على أنّ الماضي هو الأصل[٤].

ونشأ نتيجة الخلاف في أصل فعل الأمر خلاف آخر، مفاده: هل إنّ فعل الأمر مبني أم معرب؟ فذهب البصريّون إلى أنّه مبني، وذهب الكوفيّون إلى أنّه معرب مجزوم بلام الأمر المقدّرة[٥].وقد تابعهم الأخفش فيما قالوا، وذهب مذهبهم[٦].

واحتجّ الكوفيّون لإثبات رأيهم في إعراب فعل الامر؛ لأنّ الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو: (افْعَلْ- لِتَفْعَلْ) ، وفي أمر الغائب (ليفعل)، فدلّ هذا على أنّ الأصل في فعل الأمر أنّه للمواجهة في نحو (افعل) أنْ يكون باللام نحو: (لتفعل) كما في أمر الغائب، ولكن لمّا كثر استعمال الأمر للمواجهة في الكلام وأكثر ما يكون ذلك للمخاطب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، كما في (أيش) والأصل فيها: (أيّ شيء)، وكقولهم: (عِمْ صباحا) والأصل فيه: (أنْعِم صباحا)، فكذلك ههنا: حذفوا اللام لكثرة الاستعمال؛ وذلك لا يكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها. ومن الكوفيين من ذهب إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم؛ لأنّ النهي معرب مجزوم نحو: (لا تفعل)، فكذلك فعل الأمر نحو (افعل)؛ لأنّ الأمر ضد النهي، ويُحمل الشيء على ضده كما يُحمل على نظيره، فكما أنّ فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر[٧].

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل:٤/٢٩٥.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢/٦٧٤.
(٣) يُنظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك:١/٤٥، وهمع الهوامع:١/٥٤.
(٤) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/٦٧.
(٥) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٣٠٥.
(٦) يُنظر: التصريح على التوضيح:١/٥٥.
(٧) ()يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٤٢٧-٤٣٠.

وقد تابع ابن هشام الكوفيين والأخفش فيما قالوا، إذا قال: «وبقولهم أَقُول؛ لِأَنّ الْأَمر معنى حَقه أَنْ يُؤدى بالحرف»(١).

وأمّا البصريّون فقد احتجوا ببناء الفعل الأمر على السكون؛ لأنّ الأصل في الأفعال أنْ تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنّما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء. ومنهم من ذهبَ إلى أنّ الدليل على بناء الفعل الأمر الإجماع على أنّ ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال -كـ(نزال، وتراك، ومناع، ونعاء، وحذار، ونظار) مبني؛ لأنّه ناب عن فعل الأمر، فنزال ناب عن انزل، وتراك ناب عن اترك، ومناع ناب عن امنع، ونعاء ناب عن انع، وحذار ناب عن احذر، ونظار ناب عن انظر(٢). قال سيبويه في باب (مجاري أواخر الكلم في العربية): «والوقف قولهم: اضرب في الأمر، ولم يحرِّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعد(كم) و(إذ) من المتمكنة.

وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افْعَلْ»(٣). كما ذهب إلى أنّ الأفعال المضارعة يدخلها الرفع والنصب والجزم وهي لا تقع موقع فعل الأمر لأنّها تنتصب وتنجزم بما قبلها وأفعال الأمر مبنية على الوقف(٤).

وقد بني فعل الامر عند البصريين؛ لأنّ الأصل في الافعال البناء وأما الفعل المضارع فأعرب لمشابهته الأسماء ووجود حروف المضارعة في أوله فإذا استعمل بصيغة الأمر وحُذفت منه حروف المضارعة مثل قولنا: (أذهبْ، وأضربْ)، فقد زالت عنه علة الإعراب وعاد الى أصله مبنيا؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء(٥).

وزاد بن السراج أنّ فعل الامر بُني على السكون؛ لأنّه لم يضارع الاسم والفعل المضارع، فما ضارع الفعل المضارع بنوه على الحركة وما لم يضارعه أبقوه على اصله ساكنا لان اصل الافعال البناء والسكون(٦).

ويرى الباحث أنّ ما ذكره سيبويه وتابعه فيه البصريون من أنّ فعل الامر مبني هو الصواب؛ لانعدام علة الاعراب فيه؛ لأنّه لم يضارع الاسماء ولم يضارع الفعل المضارع بوجود حروف المضارعة في أوله، ولأنّ الأصل في الافعال البناء وما أعرب منها فلمشابهته الاسم، وبذا يكون البصريون قد تمسّكوا بأصل مهم من أصول الاستدلال النحوي ألا وهو استصحاب حال

(١) مغني اللبيب: ٣٠٠.
(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٣٥/٢.
(٣) الكتاب: ١٧/١.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٥/٣.
(٥) يُنظر: شرح المفصّل: ٦١/٧.
(٦) يُنظر: الأصول في النحو: ٤٥/٢.

الأصول في الافعال وبنوا عليه رأيهم فضلا عن تمسّكهم بالمسموع عند العرب والقياس عليه، أمّا ما ذكره السيوطي من ترجيح لراي الكوفيين القائل بأنّ فعل الامر إنّما هو مضارع مجزوم بلام الأمر المقدرة وقد حذفوها طلبا للتخفيف مع كثره الاستعمال واحتجاجهم؛ لذلك فقد ردَّه النحاة وبيّنوا فساد ما ذهبوا اليه(١).

المطلب الثالث: نظام الجملة (التقديم والتأخير) تقديم الصلة ومتعلّقها على الموصول

الجملة: كل كَلَام مُفِيد مُسْتَقل بِنَفسِهِ وَهِي على ضَرْبَيْنِ: جملَة مركبة من مُبْتَدأ وَخبر وَجُمْلَة مركبة من فعل وفاعل وَلَا بُد لكل وَاحِدَة من هَاتين الجملتين إِذا وَقعت خَبرا عَن مُبْتَدأ من ضمير يعود إِلَيْهِ مِنْهَا، نحو : (زيد قَامَ أَخُوهُ) فـ(زيد) مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ وَالْجُمْلَة بعده خبر عَنهُ وَهِي مركبة من فعل وفاعل فالفعل قَامَ وَالْفَاعِل أَخُوهُ وَالْهَاء عَائِدَة على زيد(٢). وهناك متممات للجملة تؤدّي الغرض المقصود، ومنها المتعلّقات بجملة الصلة، ومتعلّق شبه الجملة، وهي خاضعة لما تخضع له من قوانين التقديم والتأخير من حيث جواز ذلك ومنعه، ومما يندرج تحت باب التقديم والتأخير في نظام الجملة مسألة: **تقديم الصلة ومتعلّقها على الموصول.**

رجّح السيوطي رأي الكوفيّين القائلين بجواز تقديم متعلّق الصلة على الموصول، ونصّ على ذلك بقوله: «في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلّق بالصلة على الموصول اسميّا أو حرفيّاً مذاهب، أحدها المنع مطلقاً وعليه البصريون، والثاني الجواز مطلقاً وعليه الكوفيون، وهو اختياري؛ للتوسع فيه»(٣)، وهذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها النحويون.

فأمّا الجمهور فيكادون يجمعون على منع تقدّم الصلّة أو ما تعلّق بها على الموصول، وفي ذلك يقول المبرِّد(ت٢٨٥هـ):»ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول»(٤). وقال ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) : «وَاعْلَم أَنّ هَذِه الْأَسْمَاء لَا تتمّ مَعَانِيهَا إِلَّا بصلات توضحها وتخصصها وَلَا تكون صلَاتهَا إِلَّا الْجمل أَو الظروف وَلَا بُد فِي الصِّلَة من ضمير يعود إِلَى الْمَوْصُول وَلَا يجوز تَقْدِيم الصِّلَة وَلَا شَيْء مِنْهَا على الْمَوْصُول»(٥).

وذكر أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) : في كلامه على (ما دامَ)، أنّ (ما) مصدريّة ، والفعل صلة لها، لذلك لم يجز تقديم المنصوب بـ(مادام)؛ لِئلّا تتقدّم الصلة على الموصول،

(١) يُنظر: المقتضب: ٢/٤٤-٤٥، وأسرار العربية ٣١٩-٣٢١، وشرح المفصّل:٧/٦١-٦٢.
(٢) يُنظر: اللمع في العربية:٢٧.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه:١/٣٤٢.
(٤) المقتضب:٢/٣٨٧.
(٥) اللمع في العربيّة: ١٨٩.

وهذا ممتنع(١).

وذكر المرادي (ت٧٤٩ه) أنّ تقديم الصلة على الموصول غير جائز، وأمّا نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾(٢)، فالجار متعلق بمحذوف دلّت عليه صلة (أل)، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين(٣).

ولم يقتصر منع تقديم الصلة ومتعلّقها على الموصول على النحويين فحسب، بل نجد الكثير من المفسّرين والمؤلّفين في إعراب القرآن ومشكله، قد تكلموا في هذا الأمر وأطلقوا احكامهم، وبيّنوا توجيهاتهم بما يتلائم مع عدم تقدّم الصلة ومتعلّقها على الموصول، ومن ذلك ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب القيسي (ت٥٤٣٧ه) في قوله تعالى: ﴿قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ﴾(٤) ، أَنّ (مَا وَالْفِعْل) لا يجوز أنْ تكونَ مصدرا، ويتنصب (قَلِيلا) بِمَا بعد (مَا)؛ لِأَنّ فِيهِ تَقْدِيم الصِّلَة على الْمَوْصُول ، وأَنّ مَا عمل فِيهِ الْمصدر فِي صلَة الْمصدر لَا يتَقَدَّم عَلَيْهِ(٥).

وما ذهب إليه أبو البقاء العكبري في إعراب قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾(٦) ، أنّ (ما) بِمَعْنَى الَّذِي، أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ. وَ (عِلْمٌ) مُبْتَدَأٌ، وَلَكُمْ خَبَرُهُ، وَ(بِهِ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ; لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لـ(عِلْمٍ) وقد قُدِّمَتْ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْبَاءُ بِعِلْمٍ; لأنّ فِيهِ تَقْدِيمُ الصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ وهذا لا يجوز، وأمّا إذا تعلّقها بِمَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَصْدَرُ فجائز(٧).

وأمّا منع تقديم الصلة على الموصول، فذلك لعلّتين بينهما ابن الخبّاز(ت٦٣٨ه)، الأولى: أنّ الصلة مبيّنة ومفهمة للموصول، وذكر المُبيِّن قبلَ المُبيَّن لا فائدة فيه. والثانية: أنّ معنى الموصول لا يُفهم إلّا بالصلة، ومحل الصلة من الموصول كمحل حرف الراء من (جعفر)؛ لأنّ حصول معنى الكلمة بآخرها، وكما أنّ آخر الكلمة لا يُقدّم على أولها فكذلك الصلة لا يجوز تقديمها على الموصول، وهذا الامتناع شامل لتقديم الصلة على الموصول ولتقديم بعضها؛ لأنّ بعضها منها، والبيان إنّما يحصل بجميع الصلة، سواءٌ أكانت الصلة أم معمولها(٨).

وكذلك ما ذكره المرزوقي (ت٤٢١هـ) في شرحه لبيت الشماخ من (الطويل):

فَتًى لَيْسَ بِالرَّاضِي بِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ
وَلَا فِي بُيُوتِ الحَيِّ بِالمَتَوَلِّجِ

(١) يُنظر: التبيين على مذاهب النحويّين:٣٠٣.
(٢) سورة يوسف:الآية٢٠.
(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك:١/٤٤١.
(٤) سورة الحاقّة: الآية٤١.
(٥) يُنظر: مشكل إعراب القرآن:١/٧٥٥.
(٦) سورة البقرة: الآية ٦٦.
(٧) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن:١/٢٧٠.
(٨) يُنظر: توجيه اللمع:٤٩٤.

أنّ قوله: (في بيوت) تبييناً، وقد حصل الاكتفاء بقوله: (المتولّج)، فيكون موقعه منه كموقع (بك بعد مرحباً)؛ لئلا يحصل تقديم الصلة على الموصول، ويجوز أنْ نجعل الألف واللام في قوله (المتولّج) للتعريف، لا بمعنى الذي، فلا نحتاج إلى تقدير الصلة في الكلام[١].

أمّا الكوفيّون فيجيزون تقدّم الصلة على الموصول، وهذا ما ذهب إليه الكسائي (ت١٨٩هـ)، إذ نُقِل عنه أنّه يجيز نحو: (نِعْمَ فيك الراغبُ زيدٌ)، وردّه جماعة من البصريين. قال ابن السرّاج (ت٣١٦هـ): «ويجيز الكسائي: (نعم فيك الراغب زيد) ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب»[٢].

وأمّا أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، فقد قال بعد أنْ أورد قول الكسائي (نعم فيك الراغب زيدٌ)، «ولا أظن الكسائي أجاز تقديم الصلة على الموصول، ولكن إن قال: أجعله تبييناً، وأجعل العامل فيه الفعل؛ لأنّ (نِعْمَ) فعل، والظروف تعمل فيها المعاني، فإذا كانت المعاني تعمل فيها فالفعل أجدر أن يعمل فيها»[٣].

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه الجمهور من منع جواز تقديم الصلة أو ما تعلّق بها على الموصول هو الصواب في هذه المسألة؛ لأنّ الأسماء الموصولة لا تتم معانيها إلّا بصلات توضحها وتخصصها، ولا تكون هذه الصلات إلّا في الجمل والظروف، ولابدّ في الصلة من ضمير يعود على الموصول، كما أنّ الصلة مبيّنة ومفهمة للموصول، وذكر المبيِّن قبل المبيَّن لا فائدة منه، ومحل الصلة من الموصول مكمل الآخر، ومعنى حصول الفائدة لا يتحقق إلّا بآخر اللفظ، وكما أنّ آخر الكلمة لا يتقدّم على أوّلها فكذلك الصلة لا يجوز تقديمها على الموصول، وهذا ما ذكره ابن جنّي وابن الخبّاز.

المطلب الرابع: تفاعل البناء والإعراب (أيّ الموصولة: معربة أم مبنيّة)

البناء: ذكر ابن فارس (٥٣٩٥) أنّ الْبَاءُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بِنَاءُ الشَّيْءِ بِضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ. تَقُولُ بَنَيْتُ الْبِنَاءَ أَبْنِيهِ. وَتُسَمَّى مَكَّةُ الْبَنِيَّةَ. وَيُقَالُ قَوْسٌ بَانِيَةٌ، وَهِيَ الَّتِي بَنَتْ عَلَى وَتَرِهَا، وَذَلِكَ أَنْ يَكَادَ وَتَرُهَا يَنْقَطِعُ لِلُصُوقِهِ بِهَا[٤].

أمّا الإعراب: فقد ذكر ابن فارس أنّ الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا الْإِنَابَةُ وَالْإِفْصَاحُ، وَالْآخَرُ النَّشَاطُ وَطِيبُ النَّفْسِ، وَالثَّالِثُ فَسَادٌ فِي جِسْمٍ أَوْ عُضْوٍ، الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ

(١) يُنظر: شرح ديوان الحماسة: ١٢٣٠.
(٢) الأصول في النحو: ١١٩/١.
(٣) المسائل البصريّات: ٨٣٤/٢.
(٤) يُنظر: مقاييس اللغة: ٣٠٢/١.

نَفْسِهِ، إِذَا بَيَّنَ وَأَوْضَحَ[١].

ومسألة البناء والإعراب من المسائل المهمة التي بنى عليها النحاة أصول نحوهم، وهل أنّ مقتضيات الجملة والكلام والتركيب كلّها مبنيّة أم معربة، مسترشدين بما اعتمدوه من أصول وما سمعوه من كلام الفصحاء، فكانت لديهم المقاييس التي يحتكمون إليها في بناء أو إعراب أي مفردة، ومِّما يندرج تحت هذا المطلب مسألة: أيُّ الموصولة معربة أم مبنيّة.

أيُّ الموصولة معربة أم مبنيّة

رجّح السيوطي رأي الكوفيين القائلين بإعراب (أي الموصولة)، وقد نص على ذلك بقوله: «وتبني حينئذ على الضَّم عِنْد سِيبَوَيْهِ وغلطه الزّجاج وَالْمُخْتَار وفَاقا للكوفية والخليل وَيُونُس وإعرابها فَإِن حذف مضافها أعربت على الصَّوَاب كَمَا لَو ذكر أَو الْعَائِد»[٢]. وقال في موضعٍ آخر: «وَذهب الْكُوفِيُّونَ والخليل وَيُونُس إِلَى إعرابها حِينَئِذٍ وَأولُوا الْآيَة[٣] على الْحِكَايَة أَو التَّعْلِيق على أَن فِيهَا قِرَاءَة بِالنّصب وَقَالَ ابْن مَالك إعرابها حِينَئِذٍ قوي لِأَنَّهَا فِي الشَّرْط والاستفهام تعرب قولا وَاحِداً فَكَذَا فِي الموصولة»[٤].

مذهب الخليل ويونس أنّ «أيًّا» الموصولة معربةٌ أبداً، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف شطر صلتها كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٥]، جعله الخليل محكيّاً بقول مقدر. وهذا ما حكاه سيبويه عن شيخه الخليل قال سيبويه: «وزعم الخليل أنّ أيُّهم إنّما وقع في (اضربْ أيّهم أفضل) على أنّه حكاية كأنّه قال (اضرب الذي قال له أيّهم افضل»[٦]. ويرى سيبويه أنّ ما ذكره الخليل بعيد حيث قال: «وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الاول بعيد إنّما يجوز في الشعر أو هي اضطرار»[٧].

وقد رجّح أبو إسحاق الزجّاج رأي الخليل هذا بقوله: «والذي اعتقده أنّ القول في هذا قول الخليل وهو موافق للتفسير»[٨]. كما اختاره السهيلي قائلا: «ذهب الخليل إلى أنّه محكي، كأنه يذهب إلى أنّ المعنى: لنقولن: أيهم أشد وإنّما المختار قول الخليل...»[٩].

وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها، لأنّ التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب؛ لأن حروف

(١) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/٢٩٩.
(٢) همع الهوامع: ١/٣٤٩.
(٣) أي: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [سورة مريم: الآية ٦٩].
(٤) المصدر نفسه: ١/٣٥٠.
(٥) سورة مريم: الآية٦٩.
(٦) الكتاب: ٢/٣٩٩.
(٧) المصدر نفسه: ٢/٤٠١.
(٨) معاني القرآن وإعرابه: ٣/٢١٠.
(٩) نتائج الفكر: ١٥٤.

الجر لا تعلق، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعيّن البناء، إذ لا قائل بخلاف ذلك[١].

وردّ مكي بن أبي طالب القيسي ما حكاه يونس من تعلق الفعل فقال: «ويعلق الْفِعْل وَهُوَ لننزعن فَلَا يعمله فِي اللَّفْظ وَلَا يجوز أَن يعلق مثل لننزعن عِنْد سِيبَوَيْهِ والخليل وإنّما يجوز أَنْ يعلق مثل أَفعَال الشَّك وَشبهَا مِمَّا لم يتَحَقَّق وُقُوعه»[٢]. كما ردّه أبو البركات الأنباري بقوله: «وأما قول يونس فضعيف جدًّا؛ لأنَّ الفعل إذا كان مؤثراً، لا يجوز إلغاؤه».[٣]

ومذهب سيبويه أنّ (أيّ) موصولة وضمتها ضمة بناء وهي بمعنى (الذي) وبنيت؛ لانّ صدر صلتها قد حذف، وبهذا فارقت (أيّ) أخواتها. وقد خالفت (الذي) بجواز إضافتها فأعربت؛ لذلك فلمّا حذف من صلتها ما يعود عليها ضُعفت فرجعت الى البناء، فإذا وصلت بجملة تامّة بقيت على الإعراب، وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات[٤].

وأيد أبو علي الفارسي سيبويه في مذهبه ورأى أنّ (أيّ) في الآية الكريمة مبنيّة على الضم؛ لأنّها بمعنى (الذي) لأنّ من صلته ما يعود إليه، و (أشد) خبر للمبتدأ المحذوف، ولو ذكره في صلة العائد لم يجز البناء فيه[٥].

وقد ردّ النحاة قول سيبويه هذا، فقد صرّح أبو جعفر النحاس قائلاً: «وما علمت أحداً من النحويين إلّا وقد خطأ سيبويه في هذا، سمعت أبا إسحاق يقول : ما يبين لي أنّ سيبويه غلط في كتابه إلّا في موضعين هذا أحدهما ، قال وقد علمنا سيبويه أنّه أعرب أياً وهي مفردة؛ لأنّها تضاف، فكيف يبنيها وهي مضافة»[٦].

وذهب الكوفيون إلى أنّ «أيّهم» إذا كان بمعنى (الذي) وحذف العائد من الصلة معرب، نحو قولهم: (لأضربن أيُّهم أفضل)، واحتجوا بأن قالوا: إنّ الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٧]، بالنصب قالوا: ولا يجوز أنْ يقال «إنّ القراءة المشهورة بالضم هي حجّة عليكم» لأنا نقول: هذه القراءة لا حجّة لكم فيها، لأنّ الضمّة فيها ضمة إعراب، لا ضمّة بناء، فإنّ «أيّهم» مرفوع لأنّه مبتدأ وذلك من وجهين

الأوّل : أنّ قوله: {لَنَنْزِعَنَّ} عمل في: {مِنْ} وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه، كما

(١) يُنظر: شرح التسهيل:١/٢٠٨.
(٢) مشكل إعراب القرآن:٢/٤٥٩.
(٣) أسرار العربية:٢٦٥
(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٩٨ .
(٥) ينظر: التعليقة عن كتاب سيبويه : ١٠٦-١٠٧.
(٦) اعراب القرآن النحاس:٣/١٧.
(٧) سورة مريم: الآية ٦٩.

تقول «قتلت من كل قبيل، وأكلت من كل طعام» فيكتفي الفعل بما ذكر معه، فكذلك ههنا: عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك، ثم ابتدأ فقال: «أيهم أشد» فرفع «أيّهم» بأشد كما رفع «أشد» بأيهم، على ما عرف من مذهبنا.

والثاني: أنّ الشيعة معناها الأعوان، وتقدير الآية: لننزعن من كل قوم شَايَعُوا فتنظروا أيّهم أشد على الرحمن عتياً، والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مُقَدَّر معه، وأنت لو قلت «لأَنْظرنَّ أيهم أشد» لكان النظر معلقاً، لأنّ النظر والمعرفة والعِلْمَ ونحوهن من أفعال القلوب، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام، فدلّ على أنّه مرفوع لأنه مبتدأ، وهذا اختيار أبي البركات الأنباري[١].

ونقل عن الكوفيين أنّ الضمة في (أيّهم) ضمة إعراب فقد نقل النحاس عن الكسائي والفراء ذلك فقال: «قال الكسائي : (لننزعنّ) واقعة على المعنى كما تقول : لبست من الثياب، وأكلت من الطعام. ولم يقع (لننزعنّ) على ايّهم فينصبها . وقال الفراء : «المعنى ثم (لنادينَّ) بالنداء، ومعنى لننزعنّ (لنادينّ) إذا كان معناه لننزعنّ بالنداء»[٢].

ونقل عنه الفراء أنّ (ننزع) علقت عن العمل؛ لأنّ معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله، والتقرير: لنزعنّهم تشيّعوا أو لم يتشيّعوا، ومثله لأضربن أيهم غضب ، أي : إن غضبوا أو لم يغضبوا[٣].

وما ذكره الفراء هنا من تعليق (ننزع) عن العمل لانّ معنى الكلام معنى الشرط، ووصفه أبو البقاء العكبري بأنّه أبعد الأقوال عن الصواب[٤].

وقد استحسن سيبويه ما احتجّ به الكوفيون من قراءة النصب في (أيّهم) ووصفها بالجيّدة فقال:» وحدّثنا هارون أنّ ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها: «ثم لننزِعنّ من كل شيعةٍ أيَّهم أشدُّ عَلى الرَّحْمَنِ عُتيّا»، وهي لغة جيّدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرُرْ على أيهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضربِ الذي أفضلُ»[٥].

وعلى هذا فإن الكسائي والفراء والكوفيين لم يخالفوا الخليل ويونس في القول بجواز النصب في (أي) وإعرابها، وفي هذا يقول سيبويه : «وسألت الخليل رحمه اللّه تعالى عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال القياس النصب»[٦].

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٨٥، وائتلاف النصرة:١٧٧-١٧٨.
(٢) اعراب القرآن: ٣/١٧.
(٣) ينظر: التبيان من إعراب القرآن : ٢/١٧٩.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: الموضع نفسه.
(٥) الكتاب:٢/٣٩٩.
(٦) المصدر نفسه:٢/٢٩٨.

وهـذا مـا أكـده السيـوطي بترجيحه لـرأي الكوفيين والخليل ويونس كما رأينا في أوّل المسألة، واستحسان سيبويه قراءة النصب التي ساقها الكوفيون دليل لمذهبهم ورأيهم ما هو إلا دليل لموافقته عليها؛ لأنها القياس كما صرح بذلك الخليل.

ويرى الباحث أنّ ما ذكره السيوطي من ترجيح لرأي الكوفيين تبعاً للخليل ويونس من إعراب أيّ الموصولة إذا كانت بمعنى (الذي) سواء أحذفوا العائد من الصلة أو لم يحذفوا، هو الصواب وهو مشفوع بالسماع المتمثل في قراءة النصب لقوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[١]. ونقل السيرافي عن الجرمي ما يقوي رأي وحكاية الكوفيين، فقال: «لا ويقوي حكاية الكوفيين ومذهبهم ما روي عنه الجرمي أنّه قال خرجت منه الخندق ... حتى صرت الى مكة، لم أسمع أحداً يقول: اضرب أيهم أفضل، أي كلهم ينصب»[٢].

كما أنّ النحاة قد ردّوا رأي سيبويه وخطؤوه فيما ذهب إليه من بناء أيّ الموصولة على الضم، وقد صرح بذلك أبو جعفر النحاس كما رأينا[٣].

ويبدو أنّ هذه المسألة تصلح ؛لأنْ تكون خلافاً في الآراء بين البصريين أنفسهم، لا بين البصريين والكوفيين؛ لأنّ الخلاف بين البصريين أكثر حدّة، و أوسع شهرة ثم إنّهم لم يتفقوا على رأي موحد حتى يكون لهم مذهباً أمام مذهب خصومهم[٤].

المطلب الخامس/ البساطة والتركيب/ الضمير(هو، وهي) الواو والياء بين الأصل والزيادة.

البساطة: ذكر ابن فارس أنّ الْبَاءُ وَالسِّينُ وَالطَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ امْتِدَادُ الشَّيْءِ، فِي عِرَضٍ أَوْ غَيْرِ عِرَضٍ. فَالْبِسَاطُ مَا يُبْسَطُ. وَالْبَسَاطُ الْأَرْضُ، وَهِيَ الْبَسِيطَةُ. يُقَالُ: مَكَانٌ بَسِيطٌ وَبَسَاطٌ، وَالْبَسْطَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ السَّعَةُ[٥].

أمّا التركيب: فقال الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) : التركيب: جمع الحروف البسيطة ونظمها؛ لتكون كلمة»[٦].

وقد بنى النحاة الكثير من آرائهم وفق مبدأ بساطة الألفاظ أو تركيبها، ومّما يندرج تحت هذا **مسألة الضمير (هو، وهي): الواو والياء بين الأصل والزيادة.**

رجّحَ السيوطي رأي الكوفيين القائلين بزيادة الواو والياء في (هو، وهي)، أي: إنّ الضمير عندهم الهاء فقط، وقد أشار السيوطي إلى ذلك

(١) سورة مريم: الآية ٦٩.
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٦٥/٣.
(٣) يُنظر: معاني القرآن للنحاس:١٧/٣.
(٤) الانصاف والخلاف النحوي بين المذهبين : ١٢٣
(٥) يُنظر: مقاييس اللغة:٢٤٧/١.
(٦) التعريفات:٥٦.

بقوله: «وَاخْتلف فِي الأَصْل مِنْهَا فَعِنْدَ الْبَصرِيين أَن هُوَ وَهِي فَقَط أصلان فضمائر الرّفْع الْمُنْفَصِلَة عِنْدهم أَرْبَعَة وزيدت الْمِيم وَالْألف وَالنُّون فِي الْمثنى وَالْجمع وَقَالَ أَبُو عَليّ الْكل أصُول وَلم يَجْعَل الْمِيم وَالنُّون وَالْألف زَوَائِد وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ والزجاج وَابْن كيسَان الضَّمِير من هُوَ وَهِي الْهَاء فَقَط وَالْوَاو وَالْيَاء زائدان كالبواقي لحذفهما فِي الْمثنى وَالْجمع وَمن الْمُفْرد ... وَهَذَا الْمَذْهَب هُوَ الْمُخْتَار عِنْدِي»[١].

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة، فقد ذهب البصريون الى أنّ حروف الضميرين (هو وهي) أصول وهي أسماء برمّتها ولا يوجد فيها حرف زائد[٢].

وقد ذكر سيبويه هذه المسألة في باب علامات المضمرين المرفوعين فقال: «وأمّا المضمَر المحدَّث عنه فعلامتُه: (هو)، وإنْ كان مؤنّثا فعلامته: هي، وإنْ حدّثتَ عن اثنين فعلامتُهما: (هُما). وإنْ حدّثتَ عن جميع فعلامتهم: هُم، وإنْ كان الجميع جميع المؤنث فعلامته: (هُنّ)»[٣].

وقال ابن الوراق: «وأمّا قولنا هو فالاسم الهاء والواو جميعا»[٤]. وحجّه البصريين فيما ذهبوا إليه هو أنّ الواو أصل وهو ضمير منفصل وأنّ الضمير المنفصل لا يصح أنْ يُبنى على حرف واحد؛ لأنّه لابدّ من الابتداء بحرف الوقوف على حرف ولو كان الاسم هو الهاء كما يقولون وحدها لصار يودي بأنْ يكون الحرف الواحد ساكنا متحركا وهذا محال فوجب أنْ لا تكون (الهاء) وحدها هي الاسم[٥]. وقد اختار ابن يعيش مذهب البصريين وأيّده بأنّ هو ضمير منفصل مستقل بذاته يجري مجرى الظاهر ولا يكون على حرف واحد؛ لانّ المضمر جيء به للاختصار والإيجاز؛ لذلك لا يليق به الزيادة ولاسيّما (الواو) وثقلها[٦]. كما رجّح أبو حيان الاندلسي رأي البصريين ومذهبهم ووصف ما ذهب إليه الكوفيون بالضعف؛ لأنّ أشهر اللغات هو إثبات الواو فيها مفتوحة مخففة وهي لغة قيس وأسد[٧].

وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (الهاء) وحدها هي الاسم من غير (الواو(؛ لأنّ هذه الواو تحذف في التثنية نحو (هما) ولو كانت أصلا

(١) همع الهوامع: ١/٢٣٩-٢٤٠.
(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٧٧، رقم المسألة: ٩٦.
(٣) الكتاب: ٢/٣٥١.
(٤) علل النحو: ٤١٢
(٥) يُنظر: ائتلاف النصرة: ٦٥، رقم المسألة: ٥٤.
(٦) يُنظر: شرح المفصّل: ٢/٣٠٨.
(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٢/٩٢٨، والتذييل والتكميل: ٢/١٩٩.

لما حذفت[١].

وقد استدل الكوفيون لصحة مذهبهم بجواز حذف الواو أيضا في حالة الإفراد وبقاء الهاء وحدها دون الواو بقول العجير السَّلُولي:

فبيناهُ يَشْري رَحلَهُ قالَ قَائلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رَخو الملاطِ نَجيبُ [٢]

وبقول الاخر:

بَيْنَاهُ في دارِ صدقٍ قد أقامَ بها
حيناً يُعَلّلُنَا وما نُعَلِّلُهُ[٣]

وقد نُسب لابن كيسان وأبي إسحاق الزجّاج موافقتهما للكوفيين بأنّ (الهاء) من (هو) زائدة للتكثير[٤]. وبالعودة الى ما ذكره الزجّاج، إذ نجد أنّه يرى أنّ هو الاسم بجملته وليس الهاء وحدها وبذا يكون موافقا للبصريين فيما ذهبوا إليه، قال في معاني القران: «وقد روي بعض النحوين أنّه يجوز في (هي) الإسكان في الياء من (هي)، ولا أعلم أحدا قال بها وهو عندي لا يجوز إسكانها ولا أسكان (الواو) في (هو) ولا يجوز... وهو رديء لأنّ كل مضمر فحركته اذا انفرد الفتح نحو (أنا ربكم)، فكما لا تسكن نون (أنا(لا تسكن هذه الواو»[٥]. وقد خرج البصريون ما استدل به الكوفيون من قول الشاعر بأنّه أراد (بيناهو) فحذفت واو هو هنا للضرورة[٦]. كما رَدّ ابن الوراق ما ذهب اليه الكوفيون ومن وافقهم بأنّ الحرف يسقط في حالة التثنية والجمع فقال: «فالجواب في هذا أنّ الحرف يسقط في التثنية والجمع اذا عرضت فيه علة توجب اسقاطه وإنْ كان الحرف من أصل الكلمة الا ترى اذا جمعنا قاضيا قلنا في جمعه قاضون، فأسقطنا الياء وهي لام الفعل ولم يدل إسقاطها على انها زائده وكذلك إسقاط الواو من التثنية والجمع من (هما) و(هم) لا يدل على زيادتها»[٧].

وأورد ابن عصفور هذا الحذف في ضرائر الشعر، ووصفه بالقبح، بقوله: «ومنه: حذف الياء من (هي) والواو من (هو)، وهو أقبح من حذفها من صلة الضمير المنفصل، لأنّهما متحركتان تثبتان وصلاً ووقفاً... ووجه ذلك إجراء الياء والواو مجرى الياء والواو المنصوبتين. والياء والواو المنصوبتان قد يسكنان في الضرورة، إجراء لهما مجرى الياء والواو المرفوعتين،

(١) يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٥٧، واللباب في علل البناء والإعراب:١/٤٤٨.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٥٧، ولسان العرب٣/٤٣٥، وخزانة الأدب:٥/٢٦.
(٣) البيت بلا نسبة، كما في الكتاب:١/٣١، وشرح أبيات سيبويه:١/٢٨١، والإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٥٧.
(٤) ينظر التذييل والتكميل:٢/١٩٩، وارتشاف الضرب:٢/٩٢٨.
(٥) معاني القرآن وإعرابه:١/١٥٧.
(٦) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٥٧، وخزانة الأدب:٥/٢٥٧.
(٧) ينظر علل النحو:٤١٢-٤١٣.

على ما تقدم تبيينه، فسكنتا. كذلك صار (إذ هي) بمنزلة (عليهي)، و (بيناهو) و (حتاهو) بمنزلة (لهو)»[١].

وجعله ابن مالك من باب حذف الواو والياء في الشعر اضطرارا فقال: «ومثال حذف الواو والياء اضطرارا قول الشاعر:

بَيْنَاهُ في دارِ صدقٍ قد أقامَ بها
حيناً يُعَلِّلُنَا وما نُعَلِّلُهُ[٢]

وقال الفارضي (ت٥٩٨١) في شرحه على ألفية ابن مالك: «أراد: (بينا هو)، لكن يصير فيهِ رفع المستثنَى السابق المستثنى منه، وهو قليل»[٣].

وبعد عرض هذه الآراء والاقوال التي قيلت في هذه المسألة، يرى الباحث أنّ رأي البصريين أرجح من كون (هو) ضميراً منفصلاً وهو الاسم بكماله؛ لأنّ الضمير المنفصل لا يصح أنْ يبنى على حرف واحد لأنّه لابدّ من الابتداء بحرف الوقف عن حرف ولو كان الاسم هو الهاء كما يرى الكوفيون لصار يؤدى بأنّ الحرف الواحد ساكنا متحركا في آنٍ واحد وهذا لا يجوز فوجب أنْ لا يكون الهاء وحدها في هي الاسم هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ العربية لم تعرف اسما وقع عن حرف واحد، نعم، إنْ كان فعلا جاز ذلك بعد إجراء التغييرات الصرفية عليه كما في الامر (طِ) من طوى و(قِ) من وقى وغيرها أمّا الاسم فلا، كما أنّ ما احتج به الكوفيون واستدلوا به من السماع والقياس قد ردّه النحاة البصريون ومن تابعهم، فأمّا السماع فحملوه على الضرورة، بل وصفه بعضهم بالقبح وجوزه في الشعر لا من سعه الكلام وأمّا قياسهم حذف الواو في حالة التثنية، في نحو: (هما)، والجمع في نحو(هم) وأنّها لو كانت أصلاً لما حذفت، فقد ردّه ابن الوراق كما رأينا، والجمع في نحو: (هم). كما ضعّف ابو حيّان مذهب الكوفيين وذكر أنّ أشهر اللغات هو إثبات (الواو) فيها مفتوحة مخففة وهي لغة قيس وأسد وهما من فصحاء العرب. وشواهد عدم حذف الواو كثيرة وما حذفها في الكلام العربي إلّا قليل، وعليه يكون رأي البصريين أوجه وأرجح من رأي الكوفيين والله أعلم.

المطلب السادس: التقدير والنيابة: نيابة (ال التعريف) عن الضمير المضاف إليه

التقدير: الْقَافُ وَالدَّالُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَبْلَغِ الشَّيْءِ وَكُنْهِهِ وَنِهَايَتِهِ. فَالْقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ. يُقَالُ: قَدْرُهُ كَذَا، أَيْ مَبْلَغُهُ. وَكَذَلِكَ الْقَدَرُ. وَقَدَرْتُ الشَّيْءَ أَقْدِرُهُ وَأَقْدُرُهُ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَقَدَّرْتُهُ أُقَدِّرُهُ[٤]

(١) ضرائر الشعر: ١٢٥.
(٢) شرح التسهيل: ١/١٤٣.
(٣) شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: ١/١٦٠.
(٤) يُنظر: مقاييس اللغة: ٥/٦٢.

التقدير اصطلاحاً: هُوَ تَحْدِيد كل مَخْلُوق بحده الَّذِي يُوجد من حسن وقبح ونفع وضر وَغير ذَلِك، ويأتي بِمَعْنى التَّخْصِيص الَّذِي هُوَ نتيجة الْإِرَادَة التابعة للْعلم، أَو نتيجة الْحِكْمَة التابعة لَهُ[١]

النيابة: ناب ينوب مناباً، قام مقامه، وناب عَنِّي فلانٌ يَنُوبُ نَوْباً ومَناباً أَي قَامَ مَقَامِي؛ وناب عَني فِي هَذَا الأَمْرِ نِيَابَةً إذا قَامَ مقامَك. والنَّوْب: اسْمٌ لِجَمْعِ نائبٍ، مثلُ زائرٍ وزَوْرٍ؛ وَقِيلَ هُوَ جَمْعٌ. والنَّوْبةُ: الجماعةُ مِنَ النَّاسِ[٢].

رجّح السيوطي رأي الكوفيّين القائلين بجواز نيابة (ال التعريف) عن الضمير المضاف إليه، وقد نصّ على ذلك بقوله: «اخْتلف فِي نِيَابَة أل عَن الضَّمِير الْمُضَاف إِلَيْهِ فَمَنعه أَكثر الْبَصرِيين وَجوزهُ الكوفية وَبَعض الْبَصرِيين وَكثير من الْمُتَأَخِّرين وَخرجُوا عَلَيْهِ ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٣] و(مررت بِرَجُلٍ حسن الْوَجْه)، والمانعون قدرُوا لَهُ وَمِنْه»[٤].

وقد اختلف النحاة في جواز نيابة (ال التعريف) عن الضمير المضاف اليه فأجازه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين[٥]. و وافقهم ابن طراوة فيما ذهبوا إليه[٦]. واستدل الكوفيون ومن وافقهم في مذهبهم هذا بما ورد في السماع المتمّثل بالقران الكريم وأشعار العرب الفصحاء، قال الفراء معلقا على قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[٧]: «ترفع (الْأَبْوابُ) لأن المعنى: مفتَّحَةً لَهم أبْوابها. والعربُ تجعل الألف واللام خَلفا من الإضافة فيقولون: مررتُ عَلَى رجلٍ حَسَنَةٍ الْعَيْنُ قَبِيحٍ الأنفُ والمعنى: حسنةٍ عَيْنُه قَبِيحٍ أنفهُ. ومنه قوله **(فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوى)** فالمعنى- والله أعلم-: مأواهُ. ومثله قول الشاعر:

ما ولدتكم حيّة بنة مالك
سِفَاحاً وَمَا كانت أحاديث كاذب
ولكن نرى أقدامنا فِي نعالكم
وآنُفَنا بين اللحى والْحَواجِبِ [٨]

ومعناهُ: «ونرى آنفنا بين لِحاكم وحواجبكم فِي الشبة»[٩]. وقال أبو بكر بن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال: «والألف واللام تكون بدلاً من الإضافة، لأنّهما جميعا دليلان

(١) يُنظر: الكليات: ٢٨٣.
(٢) يُنظر: لسان العرب: ٧٧٤.
(٣) سورة النازعات: الآية ٤١.
(٤) همع الهوامع: ٣١١/١.
(٥) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٤٠٨، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٧٠، ومغني اللبيب: / ٣٣٨ وهمع الهوامع: ١/ ٣١١.
(٦) ينظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح: ٦٣.
(٧) سوره ص الآية ٥٠
(٨) البيتان بلا نسبة في معاني القرآن: ٤٠٨/٢، وجامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٢٢/٢٠.
(٩) معاني القرآن: ٤٠٨/٢.

من دلائل الأسماء، قال الله عز وجل: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ﴾(١)، معناه: عن هواها، فأقام الألف واللام مقام الإضافة. وقال: ﴿يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ﴾(٢) أراد وجلودهم»(٣). كما أنّه علق على قول الشاعر عنترة بن شداد:

عَهدي بِهِ مَدَّ النّهارِ، كَأَنّما
خُضِبَ البَنانُ ورأسُهُ بالعظلمِ(٤)

فقال: «والتقدير كأنّما خضب بنانه ورأسه، فأقام الألف واللام في البنان مقام الهاء»(٥). ويبدو أنّ سيبويه قد سبق الكوفيين الى القول بجواز نيابة ال عن الضمير يفهم من قوله هذا في توضيح قول العرب: «ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ، وقُلِبَ عمروٌ ظهرهُ وبطنهُ، ومُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرنا السَّهْلُ والجبل. وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أَجمعين توكيداً»(٦). وهذا ما دعا ابن خروف الى موافقة الكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز نيابة (ال) عن الضمير وتصريحه بأنّ هذه المسألة لا تصلح أنْ تكون من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وقد نسب إليه ابن مالك القول: «لا ينبغي أن يجعل بينهما خلافٌ، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: «ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبطنُ» وهو يريد: (ظهُره وبطنُه)، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه»(٧). وممن وافق الكوفيين بجواز نيابة (ال التعريف) عن الضمير المضاف إليه ابن مالك حيث قال وهو يتحدث عن الصفة المشبهة : «وقد تعامل غير الرافعة ما هي له إنْ قُرن بأل معاملتها إذا رفعتهن فأشرت بذلك إلى أنه قد يقال: (مررت برجل حسنةٍ العين) كما يقال: (حسنت عينه)»(٨). وقد اشترط ابن مالك لجواز هذه النيابة أنْ لا تكون ال صلة فإنّ كانت صلة فلا يجوز نيابتها عن الضمير فقال وأشرت بقولي: وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير إلى نحو: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، بتنوين (حسن) ورفع (الوجه)، على معنى: (حسنٍ وجهُه)، فالألف واللام عوض من الضمير وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين»(٩). وقد علل ابن مالك جواز نيابة ال عن الضمير قائلا: «لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيا عن الضمير في نحو: (مررت برجل فأكرمت الرجل)، جاز أنْ يغني عنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول، ولذلك لم يختلف في جواز (مررت برجل حسنٍ

(١) سورة النازعات: الآية ٤٠.
(٢) سورة الحج: الآية ٢٠.
(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٧٠-٧١.
(٤) ديوان عنترة :٢١٣.
(٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٥١.
(٦) الكتاب: ١٥٨/١.
(٧) شرح التسهيل: ٢٦٢/١.
(٨) المصدر نفسه: ١٠١/٣.
(٩) شرح التسهيل: ٢٦١/١.

وجهُ أبيه)، واختلف في جواز نحو: (مررت برجل حسنٍ وجهُ أب)، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف، والمنع به أولى، وهو مذهب سيبويه»[١].

يُفهم من كلام الرضي موافقته للكوفيين وسيبويه ومن ذهب مذهبهم في جواز نيابة ال عن الضمير فقال من باب (الإضافة) وهو يوجه قولهم (الحسن الوجه): «اللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين»[٢]. وممن وافق الكوفيين وتابعهم فيما ذهبوا اليه من المحدثين الاستاذ عباس حسن وقد وصف مذهبهم هذا بالحسن فقال: «يرى بعض النحاة أنّ ال قد تغني عن الضمير الرابط إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتاً: نحو: رأيت كتاباً؛ الورقُ ناعمٌ مصقول، والطباعة جيدة نظيفة، والغلاف متين جذاب، فكأنك قلت: رأيت كتاباً ورقه ناعم مصقول، وطباعته جيّدة وغلافه وهذا رأي حسن، مستمد من «أمثلة كثيرة مسموعة تبيحُ القياس عليها بشرط أمن اللبس»[٣]. وذهب جمهور البصريين الى عدم جواز نيابة ال عن الضمير المضاف إليه ومنعوا ذلك محتجين بأنّ الحرف والضمير اسم ومن ثم لا يصح نيابة حرف على اسم[٤]. قال الزجاج في معرض رده على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وهو يعلق على قوله تعالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾: «وقال بعضهم: مُفَتحَةً لهم أبْوَابُها والمعنى وَاحِد، إلا أنّ على تقدير العَرَبيةِ» الأبْوابُ مِنْهَا أجودُ من أَنْ تجعل الألف واللام وبدلاً من الهاء والألف. لأن معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء. لأن الهاء والألف اسم، والألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم ولا ينوب عنه. هذا محال»[٥]. وقال العكبري موافقا لما ذكره البصريون ورافضا ما إليه ورافضا ما ذهب اليه الكوفيون: «وأمّا ارتفاع الأبواب ففيه ثلاثة أوجه أحدها هو فاعل (مفتّحة) وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا، فَحُذِفَ كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)[٦]، أَيْ لَهُمْ وَالثَّانِي: هِيَ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ (مُفَتَّحَةً) وَهُوَ ضَمِيرُ الْجَنَّاتِ وَ «الْأَبْوَابُ» غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْجَنَّةِ تَقُولُ: فُتِحَتِ الْجَنَّةُ، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَبْوَابَهَا وَمِنْهُ: (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً)[٧]. وَالثَّالِثُ: كَالْأَوَّلِ، إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ

(١) المصدر نفسه: ٢٦٢/١.
(٢) شرح الرضي على كافيه ابن الحاجب: ٤٤١/٣.
(٣) النحو الوافي: ٤٧٩/٣.
(٤) ينظر أمالي ابن الحاجب ١١١/١، والجنى الداني: ١٠٨.
(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣٣٧/٤.
(٦) سورة النازعات: الآية ٤١.
(٧) سورة النبأ: الآية: ١٩.

عِوَضٌ مِنَ الْهَاءِ الْعَائِدَةِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ»[١] وفيه بعد. وتابع ابن يعيش البصريين أيضاً فقال: «فأمّا قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ فقال بعضهم: إن الألف واللام أغنت عن المضمر العائد، إذ كانت مُعاقِبة للإضافة، والمراد: أبوابها. وهو ضعيف، إذ لو جاز مثل هذا، لجاز «جاءني الذي قام الغلامُ» على إرادةِ «غلامُه». وذلك لا يجوز بلا خلاف. وقال قوم -وهو رأي أكثر البصريين- إن العائد محذوف، والمراد: مفتّحةً لهم الأبواب منها»[٢]. وممن تابعهم أيضاً أبو حيان فقال: «وكون أل عوضاً من الضمير ليس مذهب البصريين ولا يتعيّن أنْ يكون عوضاً من الضمير»[٣]. كما تابعهم الاشموني واصفا مذهب البصريين بالصحيح[٤]. وقد اجاز الزمخشري نيابة (ال) عن الاسم الظاهر المضاف إليه مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾[٥]، قال في تفسيرها: «(الْأَسْماءَ كُلَّها)، أي: أسماء المسميات»[٦]. وقد ردَّ ابن هشام الانصاري مذهب الزمخشري هذا فقال: «ولا أعلم احدا قال بهذا قبله»[٧]، وقال في موضع اخر وقال الزمخشري في (وعلم ادم الاسماء كلها) إنّ أصل الاسماء المسميات وقال أبو شامة في قوله: (بدأت باسم اللّه فِي النّظم أَولا): «إنّ الأَصْل فِي نظمي فجوزا نيابتها عَن الظَّاهِر وَعَن ضمير الْحَاضِر وَالْمَعْرُوف من كَلَامهم إِنَّمَا هُوَ التَّمْثِيل بضمير الْغَائِب»[٨]

وبعد عرض الآراء والأقوال التي قيلت في هذه المسألة فإنّ الباحث يؤيد ما ذكره السيوطي من ترجيحه لقول الكوفيين ومن وافقهم من القائلين بجواز نيابة ال التعريف عن الضمير المضاف إليه لاعتمادهم على المسموع الكثير المتمثل بالقران الكريم وأشعار العرب الفصحاء التي لا تحتاج الى تأويل وتقدير فإنّ عدم التقدير أولى من التقدير كما أنّ كثرة هذا المسموع لا يمكن رده وحمله على التأويل المتكلف الذي ذكره البصريون، يضاف الى ذلك فإنّ الالف واللام قد قامت مقام الضمير على كل تقدير كما يرى ابن مالك[٩].

* * *

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٠٣.
(٢) شرح المفصل: ٤/١١٨.
(٣) الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط: ٥/١١٣.
(٤) ينظر شرح الاشموني الجزء: ١/١٨٥.
(٥) سورة البقرة: الاية ٣١.
(٦) الكشاف: ١/١٢٥.
(٧) شرح بانت سعاد: ٢٨.
(٨) مغني اللبيب: ٧٨.
(٩) ينظر شرح التسهيل: ١/٢٦٢.

الخاتمة ونتائج البحث

وبعد هذه الرحلة مع السيوطي وكتاب همع الهوامع وما رجّح فيه من آراء الكوفيين يمكن أنْ نسجّل أهم ما توصّل إليه البحث من نتائج، وهي:

١. يُعد كتاب همع الهوامع موسوعة نحويةً؛ إذ اشتمل على معظم أبواب النحو العربي، وما تضمنته من آراء وخلافات بين النحويين.

٢. اعتمد السيوطي السماع شرطاً أساساً في ترجيح الآراء النحويّة أو ردّها.

٣. انماز السيوطي بالإحاطة الشاملة للموضوعات النحويّة وما دار حولها من خلاف، إذ نجده يذكر بعض الآراء دون ذكر أصحابها؛ حرصاً منه على ذكر الوجوه الممكنة في الموضوع النحوي.

٤. انماز السيوطي بشخصيته القويّة الشجاعة، فلم، يكن يرجّح الرأي الأكثر شيوعاً أو يرد الرأي الأضعف بين العلماء، بل اعتمد في ترجيحاته وردوده على كثرة النقل وقوة العقل.

٥. نقل السيوطي الكثير الكثير عن ابن مالك، وأبي حيّان واحتج بأقوالهما وآرائهما، فرجّح بترجيحاتهما وردّ بردودهما.

٦. هناك بعض المسائل تصلح لأنْ تكون خلافية بين البصريين أنفسهم قبل أنْ تكون خلافية بين البصريين والكوفيين، كما رأينا ذلك في مسألة (أيّ) الموصولة وإعرابها.

٧. هناك آراء معروف عنها أنّها كوفية، ولكن تبيّن أنّ البصريين كالخليل ويونس وسيبويه قد قالوا بها وسبقوا الكوفيين في ذلك كما في مسألة (أيّ) الموصولة وإعرابها.

٨. بلغ عدد المسائل التي صرح فيها السيوطي بترجيحه لرأي الكوفيين ثمان مسائل ست منها ما تم عرضه هنا في هذا البحث يضاف لها مسألة (علة إعراب الفعل المضارع) ومسألة (حاشا والنصب بها) .

٩. اعتمد السيوطي أسلوب الترجيح الصريح لرأي الكوفيين واستعمل لذلك ألفاظاً صريحة مثل (وهو المختار عندي، وهو اختياري ، وهذا المذهب هو المختار عندي) وقد يلجأ أحيانا إلى ترجيح الرأي دون التصريح بذلك بل يستعمل ألفاظاً توحي بأنّ الراجح هو رأي الكوفيين. كما رأينا في مسألة (فعل الامر مبني بالأصالة)، ومسألة نيابة أل التعريف عن الضمير المضاف إليه).

* * *

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت

٣. الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط «هو إعراب القرآن مستلّاً من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ)، د. ياسين جاسم المحيميد

٤. أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة - بيروت.

٧. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاءه.

٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٩. التحدّث بنعمة الله: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.

١١. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

١٢. التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٣. تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٤. توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٦. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١٧. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م

١٨. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.

١٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٠. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة

٢١. شرح ابن عقيل: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري

(المتوفى: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٢٢. شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٢٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

٢٤. شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

٢٥. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)]، الطبعة الخامسة

٢٦. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٧. شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧ م.

٢٨. شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٩. شرح ديوان الحماسة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣٠. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣ هـ) محمد بن الحسن الرضي

الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان،١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٣١. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٣٢. ضرائر الشِّعْر: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م.

٣٣. علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٣٤. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣٥. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٦. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

٣٧. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٨. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

٣٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٨.

٤٠. المسائل البصريات: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ.

٤١. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي

(ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥.

٤٢. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٣. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة الأولى.

٤٤. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ.

٤٥. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣

٤٦. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. - بيروت.

٤٧. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

٤٨. النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.

٤٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

الرسائل الجامعية:

١. العوامل اللفظية وأثرها في المعنى، دراسة في قصيدة بمدح المصطفى للبوصيري: صبرينة كاسي، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، ٢٠١٩-٢٠٢٠.

* * *